

فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة
عن الجريمة السيبرانية
فيينا، 27-29 تموز/يوليه 2020

مشروع التقرير

أولاً- مقدمة

- 1- طلبت الجمعية العامة في قرارها 230/65 إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تنشئ، وفقاً للفقرة 42 من إعلان السلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير، فريق خبراء حكومياً دولياً مفتوح العضوية ينعقد قبل دورة اللجنة العشرين من أجل إجراء دراسة شاملة لمشكلة الجرائم السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها، بما في ذلك تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية، والممارسات الفضلى، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.
- 2- وعقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء في فيينا في الفترة من 17 إلى 21 كانون الثاني/يناير 2011. واستعرض فريق الخبراء واعتمد، في ذلك الاجتماع، مجموعة من المواضيع ومنهجية من أجل تلك الدراسة (E/CN.15/2011/19، المرفقان الأول والثاني).
- 3- وعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء في فيينا في الفترة من 25 إلى 28 شباط/فبراير 2013. وأحاط الفريق علماً في ذلك الاجتماع بالدراسة الشاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها، الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، بتوجيه من فريق الخبراء، عملاً بالولاية المتضمنة في قرار الجمعية العامة 230/65، ومجموعة المواضيع ومنهجية الدراسة، وفق ما اعتمده فريق الخبراء في اجتماعه الأول.
- 4- وفي إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وأقرته الجمعية العامة في قرارها 174/70، نوهت الدول الأعضاء بأنشطة فريق الخبراء، ودعت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى النظر في إصدار توصية بأن يواصل فريق الخبراء، مستنداً إلى عمله، تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية، والممارسات الفضلى، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات



المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.

5- وعقد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء في فيينا في الفترة من 10 إلى 13 نيسان/أبريل 2017. وفي ذلك الاجتماع، نظر فريق الخبراء، ضمن جملة أمور، في اعتماد ملخصي المقرر لمداولات الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء، ومشروع الدراسة الشاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية والتعليقات الواردة بشأنها ومسارات العمل المقبلة في إعداد مشروع الدراسة. كما جرى تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية والممارسات الفضلى والمساعدة التقنية والتعاون الدولي.

6- وطلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في قرارها 4/26، الذي اعتمده في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في أيار/مايو 2017، إلى فريق الخبراء أن يواصل عمله وأن يعقد في هذا السياق اجتماعات دورية ويعمل كمنتدى لإجراء مزيد من المناقشات بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بالجريمة السيبرانية، ومواكبة اتجاهاتها المتغيرة، بما يتماشى مع إعلاني سلفادور والدوحة. وطلبت أيضا في ذلك القرار إلى فريق الخبراء أن يواصل تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية، والممارسات الفضلى، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة من أجل تعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن.

7- وعقد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء في فيينا في الفترة من 3 إلى 5 نيسان/أبريل 2018. وركز فريق الخبراء خلال الاجتماع على موضوعي التشريعات والأطر، والتجريم في سياق الجريمة السيبرانية. ونوقشت التطورات التشريعية والسياساتية في مجال التصدي للجريمة السيبرانية على الصعيدين الوطني والدولي. ونظر فريق الخبراء أيضا في سبل تجريم الأفعال التي تمثل جريمة سيبرانية على الصعيد الوطني. واعتمد فريق الخبراء خلال ذلك الاجتماع أيضا المقترح الذي قدمه الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة 2018-2021 (UNODC/CCPCJ/EG.4/2018/CRP.1).

8- وعقد الاجتماع الخامس لفريق الخبراء في فيينا في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس 2019. وركز فريق الخبراء في ذلك الاجتماع على موضوع إنفاذ القانون والتحقيقات، وموضوع الأدلة الإلكترونية والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالجريمة السيبرانية. وأطلع فريق الخبراء في ذلك الاجتماع على عدة أمور، منها نماذج ناجحة للجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ تدابير قانونية وإجرائية تهدف للتصدي للجريمة السيبرانية؛ واستخدام أدوات استقصائية جديدة لجمع الأدلة الإلكترونية والتثبت من صحتها لأغراض الاستدلال في الإجراءات الجنائية. وركزت المناقشة أيضا على كيفية تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تدابير فعالة في إطار إنفاذ القانون للتصدي للجريمة السيبرانية وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة الحق في الخصوصية. وأعطى فريق الخبراء الأولوية للحاجة إلى بناء القدرات بصورة مستدامة بغرض تعزيز القدرات المحلية والتمكين من تبادل الممارسات والتجارب الجيدة في مجال التحقيق.

9- وسلمت الجمعية العامة، في قرارها 173/74 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، بأهمية العمل الذي يقوم به فريق الخبراء في مواصلة تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية، والممارسات الفضلى، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن؛ ولاحظت الجمعية العامة مع التقدير أن فريق الخبراء سيضع، وفقا لخطة عمله للفترة 2018-2021، استنتاجات وتوصيات يمكن تقديمها إلى اللجنة؛ وسلمت بأن فريق الخبراء هو منبر مهم لتبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية، والممارسات الفضلى، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن؛ وطلبت إلى مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل جمع المعلومات دوريا عن التطورات الجديدة والتقدم المحرز والممارسات الفضلى المستبانة، وأن يواصل إبلاغ هذه المعلومات إلى فريق الخبراء وإلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ ودعت فريق الخبراء إلى أن يقوم، استنادا إلى ما ينهض به من أعمال ودون المساس بالمسائل الأخرى المندرجة في إطار ولايته، بتزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالمشورة اللازمة، بما يشمل الجوانب المتعلقة بالبرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، من أجل المساعدة في استبانة الاحتياجات ذات الأولوية القصوى في مجال بناء القدرات وتدابير التصدي الفعالة، وذلك دون المساس بوضع اللجنة بصفتها الهيئة الإدارية لبرنامج الجريمة التابع للمكتب.

10- وكان المكتب الموسع قد وافق، من خلال إجراء الموافقة الصامتة، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 على التاريخ الأصلي لعقد الاجتماع السادس لفريق الخبراء، وهو الفترة من 6 إلى 8 نيسان/أبريل 2020. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق المكتب الموسع، من خلال إجراء الموافقة الصامتة، على جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السادس. وفي 12 آذار/مارس 2020، أبلغ المكتب الموسع بأنه تقرر تأجيل الاجتماع نظرا للقيود المفروضة بسبب كوفيد-19. ووافق المكتب الموسع في 15 نيسان/أبريل 2020، من خلال إجراء الموافقة الصامتة، على الموعد الجديد الذي حدد لعقد الاجتماع السادس لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالجريمة السيبرانية، وهو الفترة من 27 إلى 29 تموز/يوليه 2020. وفي 22 حزيران/يونيه 2020، تمت الموافقة على عقد الاجتماع السادس لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالجريمة السيبرانية في شكل مختلط بالحضور الشخصي وعن بُعد.

ثانياً - قائمة التوصيات والاستنتاجات الأولية

11- وفقا لمقترح الرئيس بشأن خطة عمل فريق الخبراء للفترة 2018-2021 (UNODC/CCPCJ/EG.4/2018/CRP.1)، أعد المقرر قائمة دقيقة بالاستنتاجات الأولية للدول الأعضاء وتوصياتها المقترحة، تركز على تعزيز تدابير التصدي العملية للجريمة السيبرانية، واستعان المقرر في هذا الشأن بالمساعدات اللازمة من الأمانة واستند في عمله إلى المناقشات والمداولات التي دارت في الاجتماع. ووفقا لخطة العمل، أدرجت القائمة المعدة في تقرير الاجتماع السادس، باعتبارها تجميعا للاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء، وذلك من أجل مواصلة مناقشتها في الاجتماع التقييمي الذي سيعقد في موعد أقصاه عام 2021.

12- ووفقا لخطة العمل، سينظر فريق الخبراء، خلال اجتماعه التقييمي، في الاستنتاجات والتوصيات الأولية المترابطة، ويجمعها في قائمة تضم الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة بغية تقديمها إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقبل انعقاد الاجتماع التقييمي، سوف تعمم الاستنتاجات والتوصيات الأولية التي اقترحتها الدول الأعضاء على جميع الدول الأعضاء والمراقبين وسائر الجهات المعنية التماسا لتعليقاتها عليها، وستنشر تلك التعليقات لاحقا على الإنترنت قبل انعقاد الاجتماع التقييمي لكي تنظر الوفود فيها.

ثالثاً - ملخص المداولات (ملخص مقدم من الرئيس)

13- على ضوء ما جرى في الاجتماع، أعدت الأمانة ملخص المداولات التالي بعد الاجتماع بالتنسيق الوثيق مع الرئيس، عملا بتنظيم الأعمال المقترح للاجتماع، وعمم على المكتب الموسع لفريق الخبراء في 13 تموز/يوليه 2020، ووافق عليه فريق الخبراء في افتتاح الاجتماع. ولم يخضع ملخص المداولات هذا للمناقشة، وبالتالي لم يعتمد أثناء الاجتماع، وأصبح التقرير من ثم "ملخصا مقوما من الرئيس" (ويشمل الأقسام ألف وباء وجيم)، على النحو التالي:

ألف - التعاون الدولي

- 14- نظر فريق الخبراء، أثناء جلسته الأولى [والثانية ...] المعقودة [المعقودتين ...] يوم [يومي] 27 و[28...] تموز/يوليه 2020، في البند 2 من جدول الأعمال المعنون "التعاون الدولي".
- 15- وتولى تيسير المناقشة المناظرون التالية أسماؤهم: السيد جورج ماريا تينديزوا (نيجيريا)، والسيد غاننتشيان جانغ (الصين)، وعقيد الشرطة أمرونكي ليلكانويت (تايلند)، والسيد ماركو كينبو (إستونيا)، والسيد فاديم سوشيك (الاتحاد الروسي)، والمحامي بيدرو جانيس (الأرجنتين)، والسيد ستيفن ماكجلين (أستراليا)، والسيدة شيري إل. شيبيرد-برات (الولايات المتحدة).

باء - المنع

- 16- نظر فريق الخبراء، أثناء جلسته [...] المعقودتين يومي 28 [و...] تموز/يوليه 2020، في البند 3 من جدول الأعمال المعنون "المنع".
- 18- وتولى تيسير المناقشة المناظرون التالية أسماؤهم: السيد دستينو بيدرو (أنغولا)، والسيدة لايون هان (الصين)، والسيدة بينجابورن واتشارافوتيشي (تايلند)، والدكتور هوراشيو أزيلين (الأرجنتين)، والسيد كلاوديو بيغيرو (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد بيدرو فيرديلهو (البرتغال).

جيم - مسائل أخرى

- 19- نظر فريق الخبراء، أثناء جلسته [...] المعقودة في 29 تموز/يوليه 2020، في البند 4 من جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى".

رابعاً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

- 19- افتتح الاجتماع عن بعد المناصر الدكتور ماشاباني (جنوب أفريقيا)، رئيس فريق الخبراء، الذي فوض السيد أندريه ريبيل (البرازيل)، نائب رئيس فريق الخبراء، لرئاسة الاجتماع نيابة عنه، على أن تكون له كامل صلاحيات الرئيس وواجباته في تسيير الإجراءات خلال الاجتماع السادس لفريق الخبراء.

باء - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

- 20- اعتمد فريق الخبراء، في جلسته الأولى، المعقودة في 27 تموز/يوليه 2020، جدول الأعمال المؤقت التالي:

1- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الاجتماع؛

(ب) إقرار جدول الأعمال.

2- التعاون الدولي.

3- المنع.

4- مسائل أخرى.

5- اعتماد التقرير.

جيم - الكلمات

21- تكلم خبراء من الدول الأعضاء التالية: [...]

دال - الحضور

22- حضر الاجتماع ممثلون عن [94] دولة عضو، ودولة لها مركز المراقب، ومعهد تابع لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنظمات حكومية دولية والقطاع الخاص.

23- وعممت في الاجتماع قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين (UNODC/CCPCJ/EG.4/2020/INF/1).

هاء - الوثائق

24- عرضت على فريق الخبراء، بالإضافة إلى التعليقات من الدول الأعضاء الواردة وفقا لخطة العمل للفترة 2018-2021، الوثيقة التالية:

(أ) جدول الأعمال المؤقت (UNODC/CCPCJ/EG.4/2020/1).

خامسا - اعتماد التقرير

25- اعتمد فريق الخبراء، في جلسته السادسة المعقودة في 29 تموز/يوليه 2020، هذا التقرير.